

تدري اعتباراً من يونيو 2021

1. التعريفات
المشتري يعني الكيان أو الشخص الذي يشتري المنتجات و/ أو الخدمات من البيع.
الشروط تعني الشروط العامة لبيع منتجات هميل و/ أو خدماتها.
العقد يعني الاتفاقية بين البيع والمشتري لبيع وشراء المنتجات و/ أو الخدمات التي تتضمن هذه الشروط ، بما في ذلك جميع اتفاقيات الضمان المنفصلة أو ضمانات الأداء.
المنتجات المأمنة للتسرب تعني تلك المنتجات التي تشمل على الهدايا والطلاء والمنتجات ذات الصلة بالإضافة إلى عيوبها التي يبيعها البيع للمشتري بموجب العقد.
المنتجات تعني كافة الهدايا والطلاء والمنتجات ذات الصلة بما في ذلك المنتجات المأمنة للتسرب بالإضافة إلى عيوبها التي يبيعها البيع إلى المشتري بموجب العقد.
البيع تعني كيان هميل الذي يبيع للطلب من المشتري ويصدر الفاتورة للمنتج و/ أو الخدمات.
الخدمات تعني المشورة الفنية والخدمات الأخرى التي يقدمها البيع إلى المشتري بموجب العقد.

2. المجال
أ) الحالات تحدد الشروط والأحكام التي يقوم البيع بموجبها بتوريد المنتج و/ أو الخدمات التي يودها المشتري ما لم يتفق البيع صراحة على خلاف ذلك كنايةً.
ب) أي شروط وأحكام يزع المشتري أنها تطبق في أمر الشراء أو خطاب التأكيد أو أي مستند آخر يقدمه المشتري لا تشكل جزءاً من العقد ، على سبيل المثال عن طريق إصدار أمر الشراء ، يُعتبر أن المشتري قد قدم عرضاً لشراء المنتجات و/ أو الخدمات من البيع وفقاً لهذه الشروط ومن خلالها يلتزم البيع بهذا العرض فقط عندما يتم قبول الطلب ككتابياً من قبل البيع (على سبيل المثال عن طريق إصدار تأكيد الطلب) أو عن طريق تسليم المنتجات و/ أو الخدمات.
3. التسعيرات وقبول الطلب
هي عرض لتسعيرات البيع ودعوة للمشتري لتقديم عرض ولا تشكل عرضاً ملزماً للمشتري. من خلال الطلب أو من خلال قبول التسعيرة (على سبيل المثال عن طريق إصدار أمر الشراء) ، يُعتبر أن المشتري قد قدم عرضاً لشراء المنتج و/ أو الخدمات من البيع وفقاً لهذه الشروط ومن خلالها يلتزم البيع بهذا العرض فقط عندما يتم قبول الطلب ككتابياً من قبل البيع (على سبيل المثال عن طريق إصدار تأكيد الطلب) أو عن طريق تسليم المنتجات و/ أو الخدمات.

4. الأسعار وشروط الدفع
أ) أن يكون سعر المنتجات و/ أو الخدمات هو السعر الذي وافق عليه البيع كنايةً. كافة الأسعار لا تشملها الضرائب ، رسوم الجمارك ورسوم الاستيراد وكثايف التسليم التي يجب على المشتري دفعها. يشمل سعر المنتجات العنوة الاعتيادية للبالغ ولكن تستبعد الرسوم الأخرى ، على سبيل المثال رسوم التوزيع ورسوم الطلبيات الصغيرة وما إلى ذلك.
ب) تعتمد الأسعار على المواد الخام والتصنيع والتكثيف الأخرى ذات الصلة التي يتكبدها البيع. في حالة حدوث زيادة في هذه التكاليف للبالغ بنسبة 7,5٪ (خمسة بالمائة) أو أعلى إیرام من البيع والتعهد وتاريخ التسليم المتفق عليه ، يحتفظ البيع بالحق في تعديل الأسعار لتعكس هذه التغيرات بشكل مباشر.
ج) يجب على المشتري دفع مبلغ الفاتورة بالكامل خلال 30 (ثلاثين) يوماً من تاريخ الفاتورة أو كما هو ثابت في الفاتورة. إذا يتم الدفع من قبل المشتري بالعملة المحددة في الفاتورة ، يحق للبالغ الحصول على الفائدة للمدفوعة المتأخرة بواقع 7,5٪ (خمسة بالمائة) سنوياً (مستوحقة على أساس شهري بالبنسبة التاسبية) فوق السعر الاساسي للبنك المركزي في بلد موطن البيع أو إذا كان أقل ، أعلى معدل مسموح به بموجب القانون الإلزامي بذات العلاقة.
د) على المشتري تعويض البيع عن جميع التكاليف والنفقات المعقولة (بما في ذلك الرسوم القانونية) التي قد يتكبدها البيع عند حصول المبالغ المتأخرة.
هـ) لا يجوز للمشتري وقف المبالغ المستحقة للبالغ أو خصم المبالغ فيما يتعلق بالمطالبات أو المبالغ المتنازع عليها.

5. الإنهاء وتعطيل العمل
أ) يحق للبالغ إنهاء العقد بأثر فوري وبدون إشعار مسبق إذا كان المشتري في حالة أنه خرق التزامات لهذه الشروط أو العقد. أن يشمل الخرق المادي على سبيل المثال لا الحصر الحالات التي يكون فيها المشتري: (1) عدم امتثاله للبتد 10 من هذه الشروط ، (2) التوقف عن التداول ، (3) الفشل في الوفاء بالقرارات الدفع عند استحقاقها ، (4) يتبين بأنه غير قادر على سداد الدين (5) يسعى للحصول على تسوية مع دائنيه ، أو (6) يضعف لأمر أو قرار فيما يتعلق بالتصفية ، بالإضافة إلى الإنهاء أو الاحلال أو تعيين منير أو مسؤول مماثل على كل الأصول أو أي جزء كبير منها.
ب) في حالة إنهاء البيع للعقد ، فإن جميع الأقساط المستحقة للمنتج و/ أو الخدمات التي تم تسليمها تعتبر مستحقة وواجبة السداد على الفور.
ج) أن يُعفى البيع من التزاماته بموجب هذه الشروط من تاريخ الإنهاء باستثناء ما يتعلق بالطلبيات الخاصة بالمنتجات و/ أو الخدمات التي تم توريدها بالفعل و/ أو المنفذة ودفع ثمنها بالكامل في تاريخ الإنهاء.
د) يجب تعليق التزامات البيع بتسليم المنتجات و/ أو الخدمات إذا أخفق المشتري في السداد المستحق خلال 14 يوماً من تاريخ استحقاق أي مبلغ متعلق بالبيع مع دائنيه ، أو (6) يضعف لأمر أو قرار فيما يتعلق بالتصفية ، بالإضافة إلى الإنهاء أو الاحلال أو تعيين منير أو مسؤول محقق البيع الأخرى بموجب هذه الشروط البيع غير ملزم باستئناف عمليات التسليم حتى يقوم المشتري بدفع جميع المبالغ المتأخرة ، بما في ذلك جميع المصاريف وأي قادة متركمة.

6. التسليم ، الحق الشرعي والمخاطر
أ) يتم تسليم المنتجات وفقاً لشروط البيع المستخدمة بموجب قواعد إنكوترم (2020) في المكان والتاريخ المحددين في الطلب ويحفظ البيع بالحق في إصدار فاتورة للمشتري بموجب تكثيف التسليم.
ب) تنتقل مخاطر المنتجات إلى المشتري بوقت مسبق من (1) عندما يتم تسليم المنتج إلى المشتري ، أو وكيل المشتري ، أو الشخص الذي فروضه المشتري بقبول التسليم ، أو (2) تاريخ التسليم المتفق عليه ، إذا أخفق المشتري في الاستلام كما هو مطلوب بموجب العقد.
ج) على البيع الاحتفاظ بالحق الشرعي للمنتجات وملكيته حتى استلام البع بالكامل وعند ذلك الحين على المشتري: (1) الاحتفاظ بالمنتجات بصفة وكيل وحارس أموال البيع ، (2) تخزين المنتجات دون أي تكلفة على البيع بشكل منفصل لكافة البضائع الأخرى للمشتري أو أي طرف ثالث بحيث تظل قابلة للتعرّف بسهولة على أنها ملكية البيع ، (3) عدم إتلاف أو تغيير أو حجب أي علامة تجارية أو التغليف على المنتج و/ أو المصنعة بها ، و (4) الحفاظ على المنتجات في حالة مرضية والاحتفاظ بها مومنة كلية عن البيع بكامل سعرها ضد جميع المخاطر. يحق للبالغ استرداد مدفوعات المنتجات بعض النظر عن أن ملكية أي من المنتجات لم تنتقل من البيع. في حالة عدم قيام المشتري بدفع ثمن الشراء بالكامل أو في حالة بدء إجراءات الإفلاس ضد المشتري ، يحق للبالغ أو ممثله استرداد المنتجات أو إعادة بيعها ودخول مديني المشتري لهذا الغرض ولا يجوز لهذه الخطوات أن تؤثر على حقوق البيع الأخرى.
د) على المشتري تعويض البيع عن جميع التكاليف والنفقات التي تكبدها البيع نتيجة لإخفاق المشتري: (1) أن يتم الاستلام في التاريخ المتفق عليه ، أو في حالة عدم تحديد هذا التاريخ خلال 7 (سبعة) أيام عام يقدم البيع إشعاراً بأن المنتجات جاهزة للتصلي ، أو (2) أن يقدم تعليمات كافية ، مستندات ، تراخيص أو موافقات مطلوبة لكاتبية تسليم المنتجات و/ أو الخدمات في الوقت المحدد.
هـ) إذا وافق البيع على تسليم المنتجات و/ أو الخدمات في التاريخ المحدد وتخلي عن ذلك ، بخلاف أسباب القوة القاهرة ، يحق للمشتري لملئ هذا الإلغاء (جزء منه) الطلبيات التي لم يتم تسليمها. يقبل المشتري لملئ هذا الحق في الإلغاء كإصلاح فقط وله أن يتنازل صراحة عن أي حقوق أخرى. يحق للبالغ إبلاغ المشتري عن أي تأخير أو تأخير متوقع في التسليم إلى المشتري سوياً مع تاريخ (تواريخ) التسليم الجديدة. إذا لم يتمكن المشتري من قبول تاريخ (تواريخ) التسليم الجديد ، يظل من حق المشتري من خلال إشعار كتابي للبالغ إلغاء الطلب جزئياً أو كلياً.
و) على المشتري فحص كافة المنتجات بدقة عند الاستلام وإخطار البيع في أقرب وقت ممكن بصورة صلية (خلال 48 ساعة من التسليم) عن أي ضرر أو عيب أو نقص في أي من المنتجات. إذا فشل المشتري في تقديم هذا الإشعار ، فيعتبر اعتبار المنتجات من كافة النواحي وفقاً لأمر الشراء بذات الصلوة معقولة من قبل المشتري ، باستثناء الحد الذي يوجد به عيب كمن غير واضح بشكل معقول عند الفحص.
ز) يتحمل المشتري مسؤولية الحصول على كافة التراخيص ووثائق الفحص والموافقات الأخرى اللازمة لاستيراد المنتجات واستخدامها. لا يجوز إبراء نمة المشتري من التزاماته بموجب هذه الشروط إذا فشل فيها المشتري في الحصول على التراخيص أو الموافقة (الموافقات) أخرى.

7. القوة القاهرة
أ) يُعفى البيع من التزامه بتسليم المنتجات و/ أو الخدمات في تاريخ التسليم ، إذا كانت هناك أحداث خارجة عن سيطرته المعقولة تمنع البيع من أداء التزاماته (القوة القاهرة). إذا استمرت هذه الأحداث في منع البيع من أداء التزاماته لمدة 60 (ستين) يوماً متتالية ، يجوز لأي من الطرفين إلغاء العقد.
ب) يجوز للبع اقتطاع ، وتعليق أو تعليق تسليم المنتجات و/ أو الخدمات لتخصيص قدرته على التوريد بشكل معقول بين المشتري ووسائله الأخرين إذا كانت القوة القاهرة تمنع البيع من تسليم جميع المنتجات و/ أو الخدمات والامتثال الكامل بالأمم من وسائله الأخرين. في مثل هذه الحالة ، يحق للمشتري إلغاء الطلب (تسليم) التي لم يتسلمها. يحدد هذا البند سبل الامتثال الوحيدة المتاحة للطرف في حالة القوة القاهرة.

8. ضمان البالغ ومحدودية المسؤولية
مسؤولية البيع للبضائع عن المنتجات:
أ) في حالة ما إذا كتبت البضاعة منفصلة ومستقلة بذاتها بضمان البالغ للمنتج أو صدرت بارتباطها بالبعد من قبل البيع إلى الحد الذي يوجد به تعارض بينها وبين هذه الشروط ، فإن هذه الشروط المتعلقة بها تكون سارية بضمان البالغ المستقل عن استبعاد هذا البند.
ب) يضمن البالغ أنه عند التسليم ولمدة 12 (اثني عشر) شهراً من تاريخ التسليم أو انتهاء الصلاحية المطبقة ، سيتوافق كل منتج مع صحيفة بيانات المنتج المعمول بها و/ أو المواصفات كما هو الحال عند التسليم ولن يتحمل البالغ أي مسؤولية أخرى بموجب هذا العقد (بوضوح أو ضمناً) تقصيراً أو غير ذلك بالنسبة للجدوة ، الأداء ، الفألية للتسويق أو الاملاءة لأي غرض للمنتجات.
ج) لا يشمل ضمان البالغ العيوب أو الأضرار التي تحدث في المناطق التي لا يمكن الوصول إليها بشكل معقول من خلال وسائل الإصلاح العادية بسبب شكلها أو موقعها. كما لا يشمل ضمان البالغ الضرر الناتج عن التلف الميكانيكي أو اللحام أو غيرها الناتج عن التسخين ، الهجوم البكتيري ، التلوث ، الإجراءات الكيمووتوكيكية ، التلف أثناء الإصلاح ، التلف تحت الطلاء المستعمل أو الاحتكاك ، باستثناء التلف الطبيعي العادي. يتحمل البيع المسؤولية بموجب هذا الضمان فقط ، إذا قام المشتري (أو من كان بذات الصلة ، المقول من الباطن) لديه:
(1) إعداد الطليقة الخارجية بكاملها قبل الطلاء ، وطلاء المكان بشكل صحيح وصيقلته بعد الطلاء ، كل ذلك وفقاً لمواصفات المنتج وأي توجيه صادر من البيع ،
(2) نقل المنتجات وتخزينها والتعامل معها واستخدامها وفقاً لكافة المعلومات المقدمة إلى المشتري من قبل البيع وأي عادات تجارية دولية للتجارة
(3) تقديم مطالبة مكتوبة توثق العيب المزعوم في أو تلف المنتجات خلال 10 (عشرة) أيام من التاريخ الذي علم فيه المشتري لأول مرة أو كل من يمكن أن يكون على علم بالبيع أو الضرر بشكل معقول ،
(4) السماح للبيع بوقت معقول الوصول إلى فحص المنتجات ، منطقة طلبهم ويسمح للبالغ بفحص أي سجلات صيدلة أو غيرها من السجلات ذات الصلة (والتي يجب على البيع المشتري الاحتفاظ بها وفقاً للممارسات الجيدة) ،
(5) الامتثال بالاتزام بها بموجب هذه الشروط ، بما في ذلك السداد في الوقت المناسب لسعر الشراء ، و
(6) التوقف عن استخدام المنتجات بمجرد عثور المشتري للعب.
د) بالنسبة للمنتجات المأمنة للتسرب ، لن يكون البيع مسؤولاً عن خرق الضمان في هذا البند 8 إذا نتج عنه عدم التطبيق:
(1) سبب أن المشتري يتل المنتج المأمع للتسرب بذات التوجيه ، أو مزجه أو استخدمه مع أي مادة غير معتمدة ،
(2) صممة كناية أو جزئية ، بسبب ضرر متعمد أو ظروف بيئية غير طبيعية أو شديدة التغير ، أو
(3) صممة كناية أو جزئية ، بسبب أي إهمال أو سوء استخدام للمنتج المتضمن ذو الصلة ، أو المواصفات غير الكافية لسلمك الطلاء و/ أو درجة الحرارة والرحة / المحددة أو إعداد السطح أو الطلاء بطريقة غير مناسبة من قبل أي شخص آخر غير البيع أو وكلائه.
هـ) في حالة خرق الضمان بموجب هذا البند 8 ، يجب على البيع ، بناءً على اختياره ، إما استبدال المنتج أو رد سعر المنتج المعيب بالكامل. لا يحق للمشتري الحصول على أي تعويض آخر. يجوز للبالغ تعليق عمليات التسليم اللاحقة للمنتجات أو تأجيل تواريخ التسليم المقابلة وفقاً لذلك حتى يتم تحديد صلاحية مطابقة المشتري بشكل نهائي.

9. حقوق الملكية الفكرية
البيع (أو هميل) هم ويؤمنون ملكاً لجميع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالمنتجات و/ أو الخدمات ، بما في ذلك المعرفة الفنية وبراءات الاختراع وطلبيات براءات الاختراع والعلامات التجارية والمعلومات والتقنية والوثائق وكذلك البيانات مثل أي حقوق نشر متعلقة به. لا يكتب المشتري أي حقوق في أي من حقوق الملكية الفكرية أو غيرها من الاجزات التي طورها البيع خصيصاً للوفاء بالبعد ، وتظل هذه الحقوق ملكية حصرية للبيع (أو هميل).

10. الامتثال ، مراقبة الصادرات والمقويات
يتمتع المشتري بأن عليه أن يلتزم بالقوانين واللوائح السارية ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، تلك المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد وأحكام العقوبات و لوائح مراقبة الصادرات للأمم المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. إذا قام المشتري بخرق هذا البند 10 ، يحق للبالغ إما تعليق أو إنهاء دون أي مسؤولية أو تكلفة تحملها البيع.

11. بنود متوتة
أ) لا يجوز للمشتري التنازل عن حقوقه و التزاماته بموجب العقد.
ب) لا يتم تثبيت العقد بالشرارة أو بالمشروع المشترك بين البيع والمشتري ، ولا يجوز تفسير أي من الأطراف على أنه شريك أو شريك أعمال للطرف الأخر.
ج) لا يتم التنازل عن أي حق أو إصلاح بموجب هذا العقد إلا إذا تم تقديمه كتابياً ولا يعتبر تنازلاً عن أي حق أو تقصير لاحق.
د) الشخص الذي ليس طرفاً في أي حقوق بموجب قانون العقود (حقوق الأطراف الثالثة) قنون 1999 ، أو أي قنون إلزامي مماثل المعمول به ، لإنفاذ أي بند من بنود هذا العقد.

12. اختيار القانون والاختصاص
أ) يخضع أي نزاع ينشأ عن العقد ويتم تفسيره وإنفاذه وفقاً للقوانين الجمهورية العربية السورية مع استبعاد أي قانون آخر وبغض النظر عن أي تضارب في مبدأ القانون.
ب) بالنسبة لجميع الاعتراضات خارج الجمهورية العربية السورية، يخضع العقد وفسر وينفذ وفقاً لقوانين إنجلترا وويلز مع استبعاد أي قانون آخر وبغض النظر عن أي مبدأ القانون. يخضع أي نزاع للتحكيم من قبل محكم مفرد يتم تعيينه واتخاذ من قبل محكمة لندن للتحكيم الدولي (LCIA) وفقاً لقواعد إجراءات التحكيم المعتمدة من قبل محكمة لندن للتحكيم الدولي والتي تكون سارية المفعول في الوقت الذي تكون فيه هذه الإجراءات قد بدأت. على أن يكون مكان التحكيم في لندن وتجرى المرافعات باللغة الإنجليزية. على أن يكون قرار التحكيم نهائياً وقاطعاً وملزماً للطرفين.
ج) ومع ذلك ، وبإفاق المشتري صراحةً على أنه يجوز للبالغ أخذ تحصيل قانوني الحصول على ضمان لمطالبات البيع بموجب العقد. يمكن أن يشمل الضمان إجراءات الحجر البحري ضد السفينة المذكورة في التسعيرة أو في الطلب ، أو أي سفينة شقيقة ، أو ، إذا كان مصححاً بذلك بموجب القانون المحلي ، السفن الأخرى تكون خاضعة لنفس السيطرة الإدارية أو المرتبطة بها.